تقويم تجربة المتفرغين الزراعيين في العراق

د. عماد القيسي

كلية الإدارة والاقتصاد ـ الجامعة العراقية

الملخص

شكل التفرغ الزراعي حجر الزاوية في التعامل مع خريجي كليات الزراعة والمعاهد والثانويات الزراعية بهدف اقامة مشاريع متطورة وفق اسس رصينة مبنية على أساس نظرة مسبقة ايجابية بهدف اقامة مشاريع متطورة وفق اسس رصينة مبية على اساس نظرة مسبقة ايجابية لمقدرة هؤلاء المتفرغين على تبني التطورات التقنية الحديثة وحسن التعامل معها وتوظيفها للتراكم المعرفي والعلمي لديهم، يمكن ان تساهم بشكل مباشر بتنمية الثروة الحيوانية وتنهض بشقيها النباتي والحيواني على وفق الاسس التي تقرها الخطط الاستثمارية لوزارة الزراعة .

بلغ اجمالي عدد المتفرغين ٣٨٩٣ متفرغ، بينهم ٢٥,٥% وفق القانون ٧٣٢ لسنة ١٩٨٠، و ٧٥,٥% وفق القرار ٣٥٠ لسنة ١٩٨٥ بمساحة اجمالية بلغت ١٥٣٧٣٧ دونما بمعدل حيازة (٣٩,٥) دونما لكل متفرغ .

ويتركز المتفرغون في محافظات ديالى بعدد(٨٧٧) متفرغا شكلت نسبة (٢٢,٥%) من اجمالي عدد المتفرغين، تليها محافظة بابل بعدد(٥٠٢) متفرغا بنسبة (١٣%) ثم محافظة النجف بعدد (٣٦١) متفرغا بنسبة (٩,٣%) وتمثل هذه المحافظات الثلاث نسبة ٤٤,٧% من اجمالي عدد المتفرغين وتشكل بقية المحافظات نسبة ٥٣,٣% .

ويتبين من النتائج المستخلصة من استمارة الاستبيان ان نسبة الاناث من المتفرغين الزراعيين لم يتجاوز١٤% . وان اعلى نسبة تحصيل علمي أكاديمي بينهم كانت لخريجي الكليات حيث بلغت ٣٩%، وان ٨٣,٤% من الاراضي تقع في النواحي، وان ٦٨,٧% من المتفرغين على القرار ٣٥٠ لسنة ١٩٨٥ تقل مساحة أراضيهم عن خمسين دونما، بينما كانت مساحة أراضي ٨٧,٦% من المتفرغين وفق القرار ٧٣٢ لسنة١٩٨٠ دون الاربعين دونما .

شكل التوفير الشخصي مساهمة حقيقية في تمويل العمليات الزراعية بلغت نسبتها ٨٦,٣%، وتبين ان ٧٤,٣% من المتفرغيين الزراعيين لا تتوفر لديهم الالات الزراعية وأن ٧٦,٥% منهم ليس لديه مشروع منتج او قيد الانتاج في مجال الثروة الحيوانية، وان ٦٧,٧% منهم لا يعتمدون على السجلات في تثبيت التكاليف والايرادات وأن ما يقرب من ٧٧,٧% من المتفرغين لديهم مشكلات ومعوقات في العمل . وأن ٩٢,٦% من المتفرغين لديهم رغبة في الاستمرار في العمل الزراعي .

Summary

Agricultural occupation has been an important aspect for graduates from agriculture faculties of colleges, agricultural high school! faculties of veterinary medicine or colleges of animal health. The objective is to set up advanced projects according to strong basis of relations based on previous positive view of the capacity of occupiers to use the development of the modern technology and its adequacy to orient them to knowledge and scientific knowledge building. This contributes directly to the development of the agricultural resources in its two parts of plants and animals according to the principles agreed by the plans of the Ministry of Agricultural investment.

The total of occupiers according to law No 732 of the year 1980 and decision No 350 of year 1985 is about 3893 for an area of 153636 (Donam) with an average of 39.5 (Donam) for each person. The total of occupiers according to law No732 of year 1980 is 25.3% whereas the total rate of occupiers according to decision 350 of the year 1985 is75.4% from the total of occupiers.

Occupiers concentrate of the governorate of Diyal with a number of 877 occupiers that is a rate of 22.5 % from the total of the occupiers. Then follows the governorate of Babul with a number of 502 full occupiers, that is a rate of 13% .

hen follows the Governorate of Najaf with a number of (361) occupiers that is a rate of 9.3% . These three governorates represent a percentage of 44.7% from the total of the workers and the other governorates represent 53.3% .

The results found from the survey done shows that the rate of the women agricultural occupiers is no more than 14.l%, and the highest rate of the scientific knowledge among them was for the graduates from the faculties.

Their rate have reached 39% and 83.4% of the occupied land can be found in the countries and, 68.7% of the occupiers ,according to law 350 of 1985 have land that is less than 50 (Donam). However, the area of 87.6% of the lands that ate completely used according to decision 732 of1980 is less than 40 (Donam).

Personal offer has seriously contributed to 86.3% of the financing agricultural of activities. It has been seen that 74,3% of the occupiers do not have agricultural materials and only 76.5% do not have productive 'project or in a producing stage in the animal sector. Only 6.3% have Honey production and 67.7% of the occupiers do not rely on registry to fix the expenses. About 77.7% of the occupiers have problems and obstacles in the work.

Despite that 92.6% of the occupiers, have the courage to, continue in the agricultural work

المقدمة

يعد التفرغ الزراعي الذي صدر بموجب القرار ٧٣٢ لسنة ١٩٨٠ والقرار ٣٥٠ لسنة ١٩٨٥ تشريعا " قانونيا " شرع استثناء من احكام القوانين والقرارات سارية المفعول الخاصة بالايجار أو التعاقد أو التوزيع، ويهدف هذا الاستثناء التشريعي الى تخصيص مساحات من الاراضي الزراعية لخريجي الكليات والمعاهد والثانويات الزراعية وكليات الطب البيطري ومعاهد الصحة الحيوانية، اذ تعد هذه الشريحة من الناحية الفنية والعلمية أكثر تأهيلا من بقية العاملين في الزراعة، ولا تتجاوز هذه المساحات ضعف الحد الأعلى لوحدة التوزيع من اراضي الاصلاح الزراعي [١] .

ويهدف هذا التميز التشريعي الاستثنائي الى قيام المتفرغين الزراعين بأنشاء مشاريع تعتمد الاساليب الزراعية المتطورة، بمعنى ان لا تكون تقليدية في وسائل انتاجها ولا في أسلوب ادارتها، والابتعاد عن الانماط الانتاجية المتخلفة السائدة في الريف العراقي، وضرورة تميزها بكونها تهدف الى تحقيق تنمية الثروة الزراعية بشقيها النباتي والحيواني ضمن اطار خطط وزارة الزراعة الاستثمارية، وأن تكون تلك الوحدات مشاريع استثمارية ناجحة، ومراكز اشعاع علمية وأرشادية يحتذى بها في تحريك المجتمع الريفي عموما ، وتحويل مجتمع المزارعين في العراق الى المستوى العلمي القادر على استخدام التقانات العلمية الزراعية الحديثة والتعامل معها بفعالية وكفاءة، لقد بلغ عدد المتفرغين الزراعيين (٣٨٩٣) متفرغا يستثمرون مساحة اجمالية تبلغ (١٥٣٦٣٦) دونما بمعدل حيازة تبلغ (٣٩,٥) دونما لكل متفرغ * .

مشكلة البحث :

تعد تجربة التفرغ الزراعي واحدة من تجارب تنشيط ودعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الجانب الزراعي، اخذت ابعادها القانونية والتشريعية والتنفيذية من خلال ثلاثة قرارات تشريعية مضى عليها أكثر من ربع قرن، وشمل التفرغ الزراعي العديد من التخصصات الزراعية، وقد وصل عدد المتفرغيين الى(٣٨٩٣) متفرغا بعضا منهم يحملون شهادات عليا تفرغوا على مساحات من الارض بلغت (١٥٣٦٣٦) دونما .

لقد واجهت التجربة تطبيقات ومصاعب جمة وظل موضوع نجاح هذه التجربة ومدى تحقق أهدافها التي شرعت القرارات الثلاثة من اجلها موضع تساؤل لم يحسم، وتتلخص مشكلة البحث في الوقوف على العقبات والمصاعب التي واجهت تطبيق هذه التجربة، وخلت التجربة من تقييم شامل لتفاصيلها .

أهمية البحث :

يمثل البحث تقييما ميدانيا للظروف الموضوعية التي احاطت بتجربة زراعية اتسمت بالتميز التشريعي بقرارات تشريعية غير مسبوقة سواء أكانت في التخطيط الزراعي للسياسات الزراعية ام في مستوى التنفيذ وكان الهدف منها بناء نماذج لمزراع ميدانية فيها مشاريع متقدمة علميا" وفنيا تشكل نقاط ارتكاز في تطوير القطاع الزراعي وتحديث الريف العراقي .

هدف البحث :

يهدف البحث إلى الاجابة على التساؤلات الآتية :

١) هل حققت تجربة التفرغ الزراعي أهدافها بأستغلال الموارد الاقتصادية استغلالا كفوءا .

٢) هل انشأت مشاريع متطورة من الناحية الفنية بهدف تطوير الثروة الزراعية بشقيها النباتي والحيواني .

٣) هل كانت مزارع المتفرغين نقاط اشعاع علمي وتطبيقي وارشادي استفاد منها المزارعون في تطوير مهاراتهم وزيادة قابليتهم من خلال النمط الزراعي المستخدم من قبلهم .

فروض البحث :

١) حصل المتفرغون الزراعيون على استثناء تشريعي في تخصيص الارض لهم، بأعتبارهم مؤهلين علميا، وحظيت تجربتهم بدعم حكومي وكان الهدف من ذلك ان تصبح مزارعهم نقاط اشعاع علمية وفنية وتطبيقية غنية بالمهارات في الزراعة تعكس اثارها الايجابية في رفع مستوى الاداء المزرعي وتطوير الريف وتعكس اثارها على البيئة المحيطة بهم .

٢) ادت تجربة المتفرغين الزراعية الى الاستغلال الامثل للموارد الزراعية وتحسين نوعية الانتاج الزراعي وزيادته وتحسين الوضع الزراعي من خلال استخدام الوسائل العلمية والتقنيات الحديثة

٣) اثر أداء المتفرغين ودرجة تحقيق الاهداف المرجوة من وراء تجربتهم وعطائهم العلمي والفني والتطبيقي كمتغير يتغير سلبا او ايجابا بتغير العناصر المؤثرة على الانتاج والظروف البيئية كمتغيرات المستغلة .

الاسلوب البحثي Mythology:

١) لقد اعتمد البحث في الوصول الى النتائج على ما وفرته المعلومات التي تم الحصول عليها في استمارة الاستبيان حيث شملت (٤٠٠) متفرغ زراعي تم اختيارهم بإسلوب المعاينة العشوائية Random Sampling يمثلون ما يقرب من ١٠% من اجمالي عدد المتفرغيين يتوزعون على جميع محافظات القطر بأستثناء محافظات (اربيل، السليمانية، دهوك) وفق عدد المتفرغين في كل محافظة، تضمنت استمارة الاستبيان اسئلة واستفسارات عن المتفرغ الزراعي وطريقة استغلاله للارض وطبيعتها ومواصفاتها، ومصادر التمويل والمشاكل التي اعترضت سبيله، وطبيعة المعالجات الرسمية والادارية لها .

٢) تحليل النتائج رياضيا بأستخدام أسلوب الاحصاء الوصفي للوصول الى المعلومات المستخلصة ميدانيا من واقع المتفرغين مع الارض والبيئة المحيطة بها والدوائر الزراعية والادارية .

٣) تقييم التجربة للوصول الى مدى تحقيق أهدافها التي من أجلها شرع التفرغ الزراعي .

صدر القرار المرقم (٧٣٢) لسنة ١٩٨٠ خول بموجبه وزير الزراعة تخصيص مساحات لا تتجاوز حدود التوزيع المقررة قانونا من اراضي الاصلاح الزراعي استثناء من احكام القوانين المرعية لمنتسبي وزارة الزراعة من خريجي كليات الزراعة أو المعاهد أو الثانويات الزراعية أو كليات الطب البيطري أو معاهد الصحة الحيوانية، وذلك بهدف اقامة مشاريع متطورة لتنمية الثروة الزراعية بشقيها النباتي والحيواني ضمن خطط الوزارة الاستثمارية، وتضمن القرار تفويضاً للوزير ان يشمل بأحكام القرار خريجوا تلك المؤسسات التعليمية الذين لم يتم تعينهم في دوائر الدولة [٢]. وصدرت بعد ذلك القرار التعليمات رقم (٢٥) لسنة ١٩٨٠ تضمنت الاجراءات الواجب اتخاذها لتسهيل احكام القرار [٣] . ثم عدلت المادة الثالثة من هذه التعليمات التي تحدد فيها المدة اللازمة لتسلم الارض من قبل المستفيد بموجب التعليمات رقم ٤٢ لسنة ١٩٨١ [٤] لقد بلغ عدد المتفرغين بموجب هذا القرار (٩٨٥) متفرغا، تمثل ٢٤,٣% من اجمالي عدد المتفرغين، بمساحة اجمالية بلغت (٢٦٨٠١) تمثل ١٧,٤% من اجمالي الاراضي المخصصة الزراعيين، بمعدل مساحة نحو (٢٧) دونما لكل متفرغ، مثلت محافظة (٤٤,٧%) من اجمالي عدد المتفرغين بعدد (٤٤٠) متفرغا وجاءت محافظة بغداد ثانية بنسبة ١٥,٢% بعدد (١٥٠) ومثل عدد المتفرغين في محافظة بابل ١٢,٧% بعدد (١٢٥) متفرغا [٥].كما موضح تفاصيل ذلك في الجدول (١) ادناه .

جدول (١) توزيع المتفرغين الزراعيين في المحافظات

ت	المحافظة	عدد المتفرغين وفق القرار ونسبتهم				مجموع المتفرغين	النسبة %
		٧٣٢	%	٣٥٠	%		
١	نينوى	١٥	١,٥	٨	٠,٢٨	٢٣	٠,٦
٢	دهوك	–	–	–	–	–	–
٣	أربيل	١٧	١,٧	٣٩	١,٣	٥٦	١,٤
٤	السليمانية	٢١	٢,١	٨٣	٢,٩	١٠٤	٢,٧
٥	التأميم	٨	٠,٨	١٤٣	٤,٩	١٥١	٣,٩
٦	صلاح الدين	٦٠	٦,١	١٠٧	٣,٧	١٦٧	٤,٣
٧	الانبار	٢	٠,٢	١٠٧	٣,٧	١٠٩	٢,٨
٨	ديالى	٤٤٠	٤٤,٧	٤٤٣	١٥,٢	٨٧٧	٢٢,٥
٩	بغداد	١٥٠	١٥,٢	٤٣	١,٥	١٩٣	٤,٩
١٠	بابل	١٢٥	١٢,٧	٣٧٧	١٣	٥٠٢	١٢,٩
١١	النجف	٩	٠,٩	٣٥٢	١٢,١	٣٦١	٩,٣
١٢	كربلاء	٢٧	٢,٧	٢٢٣	٧,٧	٢٥٠	٦,٤
١٣	واسط	٤٠	٤,١	٢٥٥	٨,٨	٢٩٥	٧,٦
١٤	المثنى	–	–	١٨٣	٦,٣	١٨٣	٤,٧
١٥	الديوانية	٢٣	٢,٣	١٦٢	٥,٦	٢٨٥	٧,٣
١٦	ذي ثار	١٢	١,٢	١٠٦	٣,٦	١١٨	٣
١٧	ميسان	٣٥	٣,٦	١٥٣	٥,٣	١٨٨	٤,٨
١٨	البصرة	١	٠,١	٣٠	١,٠٣	٣١	٠,٨
الاجمالي		٩٨٥		٢٩٠٨		٣٨٩٣	
النسبة %		٢٥,٣		٧٤,٧			

وشكلت المحافظات الثلاث هذه نسبة (٧٢,٦%) ومثلت بقية المحافظات (٢٧,٤٥%) من العدد الاجمالي للمتفرغين الزراعيين، اي ان عدد المتفرغين وفق القرار ٧٣٢ تركزو في ثلاث محافظات (ديالى، بغداد، بابل) كما في الشكل (١) .

شكل رقم (١) المتفرغون الزراعيون موزعون على المحافظات

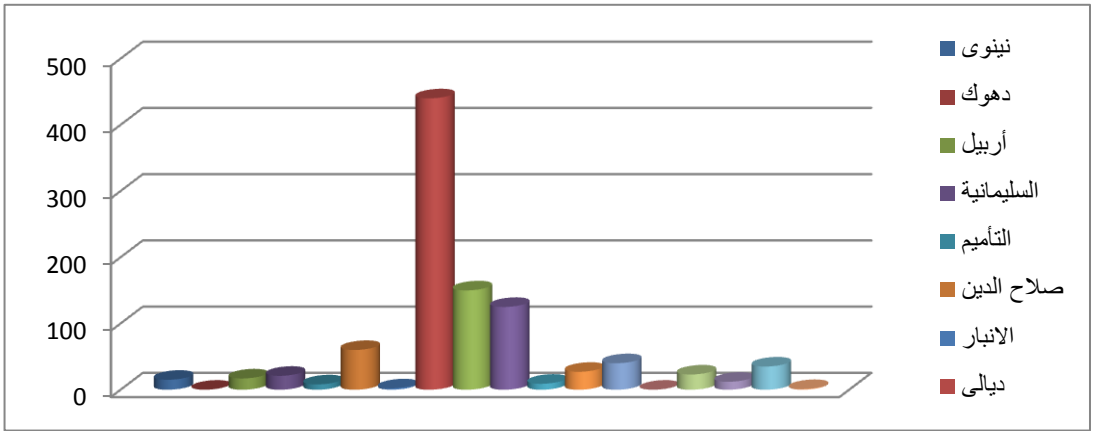

المصدر : الهيئة العامة للاراضي الزراعية، قسم التخطيط والمتابعة، بيانات غير منشورة، ومديريات الزراعة في المحافظات، السجلات .

وقد تم تمليك الاراضي الزراعية ل (٥٣٧) متفرغا يشكلون نسبة (٥٨,٢%) من اجمالي عدد المتفرغين وفق هذا القانون وبمساحة اجمالية بلغت (١٣٥٨٤) دونما بمعدل مساحة (٢٥,٣) دونما لكل متفرغ وشكلت المساحة المملكة (٥٠,٧%) من اجمالي المساحة المخصصة للمتفرغين وفق القانون انف الذكر، منهم (٢٦٧) متفرغا في محافظة ديالى يمثلون ٤٩,٧% من اجمالي عدد المتفرغين الذين تم تمليكمهم الاراضي بموجب هذا القرار و(٩٦) متفرغا في محافظة بابل (١٧,٩%) من اجمالي عدد المتفرغين الذين ملكوا الاراضي وتأتي بالدرجة الثالثة محافظة صلاح الدين حيث بلغ عدد الذين ملكوا (٤٥) متفرغا تشكل نسبة(٨,٤%) من اجمالي عدد المتفرغين الذين ملكوا، ويؤلف مجموع الذين ملكوا في المحافظات الثلاث ما يقرب من (٧٦%) من اجمالي المتفرغين الذين ملكوا وتمثل بقية المحافظات (٢٤%) .

وقد تفاوتت نسب المتفرغين الذين تم تمليكهم في بقية محافظات القطر حيث بلغت (٧٤%) في محافظات نينوى وكربلاء، وتباينت نسبة بقية المتفرغين الذين تم تمليكهم في بقية المحافظات ما بين ١٤% في محافظة بغداد و ٦٥ % في محافظة الديوانية .

كذلك فقد سمح القرار رقم (٧٣٢) بتنازل المستفيد او ورثته عن الارض المخصصة او المملكة له الى احد الزراعيين او البيطريين المشمولين بأحكام القرار .

وفي عام ١٩٨٥ صدر القرار (٣٥٠) الذي الغى القرار ٧٣٢ لسنة ١٩٨٠ [٦]، وفي الواقع ان الفرق بين كلا القرارين هو ان القرار ٧٣٢ تضمن تسجيل الاراضي الزراعية المخصصة ملكا صرفا وبدون بدل بأسم المستفيد بعد انقضاء خمس سنوات على تخصيص الارض بقرار من وزير الزراعة والزام المتفرغين بتآليف جمعيات تعاونية لهم او الانتماء الى الجمعيات القائمة في حين لم ينص القرار ٣٥٠ لسنة ١٩٨٥ على ذلك .

ثم صدر القرار(١٢٢) لسنة ١٩٨٦ الذي توسع في شمول الخريجين العراقيين من المؤسسات العلمية المذكورة من غير المشمولين بالتعيين المركزي في دوائر الدولة بأحكام القرار(٣٥٠) لسنة ١٩٨٥ [٧].

لقد بلغت الاراضي المخصصة وفق القرار ٣٥٠ لسنة ١٩٨٥ مساحة مقدارها (١٢٦٨٣٥) دونما تفرغ عليها (٢٩٠٨) زراعيا بمتوسط حيازة بلغ(٤٣,٦) دونما لكل منهم . وقد تركزوا في محافظات ديالى بعدد (٤٣٧) متفرغا شكلوا نسبة (١٥%) من المتفرغين، تليها محافظة بابل بعدد (٣٧٧) متفرغا بنسبة (١٣%)ثم محافظة النجف حيث بلغ عدد المتفرغين ٣٥٢ متفرغا الفوا نسبة(١٢,١%) تلتها محافظة واسط بعدد (٢٥٥) بنسبة (٨,٨%) ثم محافظة كربلاء بعدد (٢٢٣) بنسبة نحو(٧,٧%)، كما في الجدول (١) والفت هذه المحافظات مجتمعة نسبة ٦٥,٦%وبقية المحافظات (٣٤,٤%) كما في الشكل(٢)

شكل (٢) توزيع المتفرغين الزراعيين وفق القرار ٣٥٠ لسنة ١٩٨٥ على المحافظات

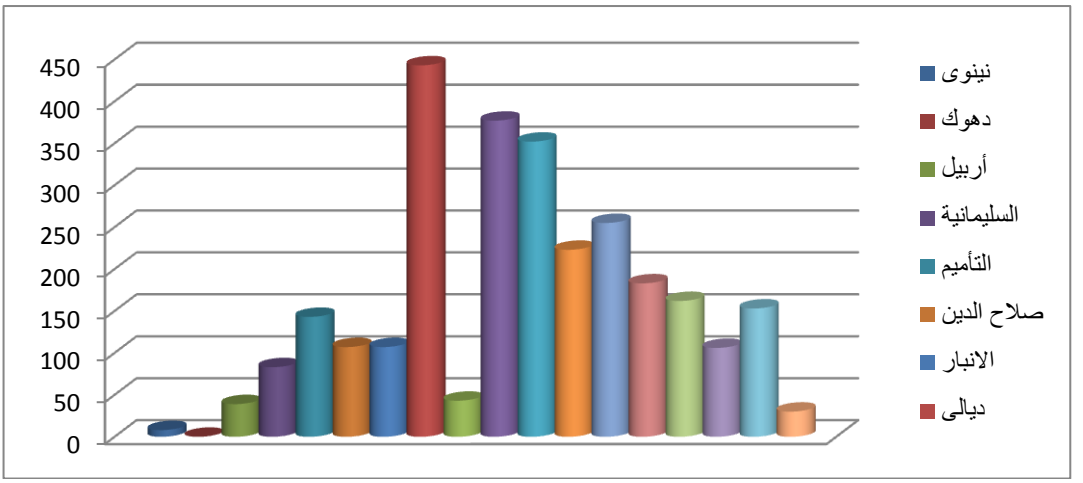

المصدر : الهيئة العامة للاراضي الزراعية، قسم التخطيط والمتابعة، بيانات غير منشورة، ومديريات الزراعة في المحافظات، السجلات .

النتائج والمناقشة :

ومن تحليل البيانات التي جمعت من استمارة الاستبيان يتضح ما يأتي :

١) تولد المتفرغين الزراعيين : يتبين من الجدول رقم (٢) أن اعلى نسبة للمتفرغين الزراعيين هم من المواليد التي تنحصر ما بين (١٩٥٦ – ١٩٦٠) حيث تبلغ ٣٠,٢ % . تليها المواليد التي تنحصر بين (١٩٦١ – ١٩٦٥) بنسبة ٢٣,٦% وتأتي المواليد(١٩٥١ – ١٩٥٥) بنسبة ١٨,٧%، اي ان اكثر من ٥٠% من المتفرغين الذين تفرغوا للعمل في الاراضي الزراعية هم في مرحلة الشباب اي في قمة نشاطهم البدني .

جدول (٢) سنوات ميلاد المتفرغين الزراعيين

سنة الميلاد	٣٦-٤٠	٤١ – ٤٥	٤٦ – ٥٠	٥١- ٥٥	٥٦- ٦٠	٦١- ٦٥	٦٦ – ٧٠	٧١ فأكثر
النسبة %	١,٣	٥,٩	١٤,٨	١٨,٧	٣٠,٢	٢٣,٦	٥,٢	٠,٣

وتبين ان نسبة الاناث من المتفرغين الزراعيين لم تتجاوز (١٤,١%) في حين بلغت نسبة الذكور من المتفرغين (٨٥,٤%) ويكمن هذا التباين في النسب بين الذكور والاناث الى حاجة العمل الزراعي الى القابلية البدنية والتواجد في الحقل وممارسة العمل الزراعي مما لا يتوفر للاناث والتجأن للتفرغ الزراعي كمنفذ للحصول على الدخل .

٢) التحصيل العلمي : اعلى نسبة من المتفرغين الزراعيين لخريجي الكليات حيث وصلت الى نسبة ٣٩ % تليها نسبة خريجي الدراسة الاعدادية البالغة ٢٩,٧%، ثم خريجي المعاهد بنسبة ١٥,١% وضم المتفرغون الزراعيون كذلك حملة الشهادات العليا وكانت نسبة حملة الماجستير ١٤,٦% والدكتوراه بنسبة ١,٤% .

٣) التأهيل العلمي : تباين مستوى التأهيل العلمي للمتفرغين الزراعيين بشكل شمل الاختصاصات العلمية الاكاديمية والتخصصات الزراعية كافة، وشكل خريجوا الدراسة الاعدادية الزراعية أعلى نسبة حيث بلغت ٢٦,٢%، يليها اختصاص الانتاج الحيواني حيث بلغت ما يقرب من ١٣%، والبستنة ١٠,٣% ثم التربة، والانتاج الحيواني بنسبة ٨,٣% لكل منها . كما في الجدول (٣) في ادناه .

جدول (٣) توزيع المتفرغين على الاختصاصات العلمية

ت	الاختصاص	النسبة %
١	اعدادية عام	٢٦,٢
٢	انتاج حيواني	١٣
٣	ارشاد زراعي	٣
٤	محاصيل حقلية	٥,٣
٥	اقتصاد زراعي	٣
٦	تعاونيات	٧
٧	وقاية مزروعات	٧,٣
٨	بستنة	١٠,٣
٩	انتاج نباتي	٨,٣
١٠	تربة	٨,٣
١١	مكننة	١,٧
١٢	بيطرة	١,٧
١٣	صناعات غذائية	١,٧
١٤	الصحة الحيوانية	٢
١٥	ري وبزل	٠,٣
١٦	غابات	١

٤) سنة التخرج : اتضح ان السنوات ١٩٩٠ – ١٩٩٤ شكلت اعلى نسبة من الاقبال على التفرغ الزراعي فيها حيث بلغت ٥٤,٦% من اجمالي عدد المتفرغين الزراعيين، ويعود سبب هذا التوجه الكبير من الخريجين الى انحسار الموارد في الاقتصاد المحلي

بسبب اجراءات الحصار الاقتصادي في بداية التسعينيات من القرن الماضي وعدم وجود منافذ للتوظيف الحكومي ولغرض ايجاد منفذ للدخل لهم . تليها السنوات (١٩٨٠ – ١٩٨٤) بنسبة ٢٢,٥% وتأتي في المرتبة الثالثة السنوات (١٩٨٥ – ١٩٨٩) بنسبة ١٤,٥ %، وانخفض مستوى الاقبال على التفرغ الزراعي في السنوات ١٩٩٥ – ٢٠٠٠ . كما موضح في الجدول (٤).

جدول (٤) سنوات التخرج للمتفرغين الزراعيين من الكليات والمعاهد

سنة التخرج	٨٠ – ٨٤	٨٥ – ٨٩	٩٠ – ٩٤	٩٥ – ٢٠٠٠
النسبة %	٢٢,٥	١٤,٩	٥٤,٨	٧,٨

٥) موقع الارض المخصصة للمتفرغين : اتضح ان ٨٣,٤% من اراضي المتفرغين الزراعين تقع في النواحي و ١٢% في الاقضية وان ٤,٦% منها كانت قريبة من مراكز المحافظات .

تبين ان ٦٨,٨% من اراضي المتفرغين الزراعين وفق القرار ٧٣٢ لسنة ١٩٨٢ تبلغ مساحتها ما بين (٢٠ – ٢٥) دونما ونسبة ١٠% مساحتها (٢٦ – ٣٠) دونما و ٨,٨% مساحتها (٣٦ – ٤٠) اي ان مساحة ٨٧,٦% من اراضي المتفرغين الزراعيين وفق القرار انف الذكر دون ٤٠ دونما .

وتبين ان ٢٢ % من المتفرغين الزراعيين الذين تفرغوا على القرار ٣٥٠ لسنة ١٩٨٥ تنحصر مساحات اراضيهم ما بين (٢٠ – ٢٥) دونما و (٤٦ – ٥٠) لكل منهم ونسبة ١١,٤% تنحصر مساحتها ما بين (٢٦ – ٣٠) دونما وما يقرب من ١٠% ما بين(٣٦ –٤٠) دونما، اي ان ٦٨,٧% من اراضي المتفرغين الزراعيين على وفق هذا القرار مساحتها اقل من خمسين دونما .

اي ان مساحة أراضي المتفرغين الزراعيين على وفق القرار ٣٥٠ لسنة ١٩٨٥ اكبر من ناحية المساحة من مساحة الاراضي الموزعة على وفق القرار ٧٣٢ .

وتبين ان أراضي المتفرغين الزراعيين غير مستصلحة و٣٣,٣% أراضي مستصلحة و١٦,٣% أراضي صحراوية و ١٠,٦ % أراضي شبه مستصلحة كما في الجدول (٥) .

جدول (٥) طبيعة الاراضي الموزعة على المتفرغين الزراعيين

السقي السيحي	بالواسطة	ديمية	ليس لها حصة مائية	ري بالرش	آبار	أخرى
%٤٦,٩	%٣٨	%٥,٧	%٥,٧	%٠,٣	%٢,٦	%٠,٨

ويتبين من طريقة الري ان ٤٧% من اراضي المتفرغيين تسقى سيحا و٣٨% تسقى بالواسطة و٥,٧% ديمية وليس لها حصة مائية في حين لم يتجاوز نسبة انتشار اجهزة الري بالرش سوى متفرغ واحد من ٤٠٠ متفرغ شملهم الاستبيان، كما في الجدول (٦) .

جدول (٦) طريقة ارواء الاراضي الزراعية الموزعة للمتفرغين الزراعيين

اراضي مستصلحة	شبه مستصلحة	غير مستصلحة	صحراوية	اخرى
%٣٣,٤	%١٠,٦	%٣٨	%١٦,٣	%١,٧

٦) اتضح ان ٥١,٦% من المتفرغين الزراعيين ينحدرون من اوساط ريفية و ٤٩,٤% من أوساط يسكنون المدينة .

واتضح ان ٦٥,٧% من المتفرغين ممن سبق لهم العمل الزراعي ولديهم تجربة عمل ميدانية ويفتقد ٣٤,٣% منهم الى هذه الممارسة والتجربة، ورغم ذلك يرغب ٨٤,٣% من المتفرغين الزراعين في العمل الزراعي بينما التجأ اليه ١١,٧% لعدم وجود بديل لمصدر معيشته وأختار ٤% منهم التفرغ الزراعي تنويعا لمصادر دخلهم .

٧) مصادر التمويل : التمويل في معناه العام يعني تدبير المال اللازم لممارسة النشاط الاقتصادي[٨] او تلك الاموال التي يحصل عليها المشروع من الغير ويلتزم بردها خلال مدة محدودة [٩] ويعد التمويل عصب كل مشروع [١٠] اذ يشكل حجر الاساس في قيام المشروعات [١١]، وتواجه الصغيرة والمتوسطة ومنها مشروعات المتفرغيين

الزراعيين صعوبات تمويلية ، للتحسب الذي تبديه المصارف والمؤسسات التمويلية من تعرضها الى جملة من المخاطر عند تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة في مختلف مراحل نموها [١٢] بسبب صغر حجمها ونقص الضمانات و السجل الائتماني فضلا عن الارتفاع النسبي لمعدلات الفائدة للقروض التي تمنحها هذه الجهات، لذا يعد التمويل من اهم الصعوبات التي تواجه المشروعات الصغيرة، لذلك يجد صاحب المشروع نفسه بين فكي رحى اما ان يعتمد على نفسه في التمويل او ان يقترض من المؤسسات المالية بشروط قد لا يستطيع تحملها[١٣] وتنقسم مصادر التمويل الى مصادر تمويل مملوكة وأخرى مقترضة[١٤] .

تبين من نتائج استمارة الاستبيان ان مساهمة مساهمة المصرف الزراعي في تمويل المتفرغين الزراعيين كانت محدودة وضئيلة وغير مشجعة للنهوض بعمل المتفرغ الزراعي، حيث لم يتعدى مساهمة المصرف سوى نسبة ٧%، في ظل عدم توفر البدائل المتاحة، وساهم التوفير الشخصي بنسبة ٨٦,٣% في تمويل العمليات البزراعية لمشاريع وانشطة المتفرغين الزراعيين واعتمد ١٤% منهم على المصدرين سالفي الذكر (المصرف الزراعي والتوفير الشخصي) في التمويل ،. اي ان المتفرغين الزراعين اعتمدوا في تمويل الجزء الاكبر من مشروعاتهم وتلبية احتياجاتهم التمويلية على الموارد الذاتية بالاضافة الى الموارد المالية لافراد العائلة الممتدة Extended Family[١٥] وهذا يعني تحجيم الدور الابتكاري للمتفرغين الزراعيين وتحديد روح المبادرات بقيود التمويل وتوفير الموارد المالية .

وتبين ان عدم كفاية القروض اثرت بشكل كبير على ٤٠% من المتفرغين الزراعيين، ولم تؤثر على ٣٦,٩% منهم، وكان ١٧,٧% منهم قد اوضح ان تأثيرها متوسط و٥,٤% يقرون ان اثرها بسيط .

كما اوضح ٤٩,٤% من المتفرغين الزراعيين بأن شروط التمويل الحالي متشددة وبين ٢١,٤% ان شروط المصرف متوسطة في شدتها و٤% انها شروط جيدة، فيما لم يدلي ٢٥,٢% منهم بأي رأي حول الموضوع .

واظهر ٦٦,٧% من المتفرغين الزراعيين الذين استفادوا من التمويل المصرفي ان سبب عدم كفاية القروض المصرفية هو ارتفاع تكاليف العمليات الزراعية، ويستخدم ٦,٦% منهم القروض في غير الوجه التي اقترضوا القروض من اجلها في الانفاق الاستهلاكي العائلي، ولم يدلي ٢٦,٩% برأي حول الموضوع .

واتضح ان ٧٤,٣% من المتفرغين الزراعيين لا تتوفر لديهم الالات والمكائن الزراعية وتتوفر لدى ٢٥% منهم فقط وهذا يعني ان نسبة كبيرة من المتفرغين يلجأون الى تأجير المكائن والآلات الزراعية مما يعني زيادة التكاليف واستنفاذ الوقت بالانتظار لحين مجيء دور المتفرغ لمحدودية المكائن التي تعمل بالايجار وارتفاع تكاليفها .

٨) الاستفادة من خبرات الفلاحين والمزارعين ممن حول المتفرغيين الزراعيين : لقد اتضح ان ٦٢,٩% من المتفرغين الزراعيين استفاد قليلا من خبرات الفلاحين ولم يستفد ١٩,٧% منهم بينما يرى ١٧,٤% منهم ان الاثار التي تركها في محيطة كثيرة . ومن الاثار التي تركها المتفرغين الزراعيين تبين ان ٣٧,١% يرى بأنها كانت محدودة التأثير وان ٢٦% منهم يعتقد انها كانت قليلة وان نسبة ٣٦,٩% منهم يعتقد انها كانت كثيرة اي ان ٦٣% من المتفرغين لم يتركو تأثيرا واضحا في الجوانب العلمية والتطبيقية في المحيط الذي عملوا فيه، ويؤشر ذلك ضعفا واضحا للمتفرغين الزراعيين في الامكانات العلمية والتطبيقية وفي ان يكونوا نماذج مؤثرة في نمط الاستغلال الزراعي وادارة الموارد ونقل التقنيات الحديثة .

واستخدم ٧٠,٦% منهم الدورة الزراعية في جين اتضح ان ٢٩,٤% لم يطبقها .

وحول طريقة ادارة الاراض الزراعية أوضح ٥٨,٣% منهم انها تدار من قبله شخصياً وان ١٦,٦% منهم انها تدار من قبل الاخرين و ٢٤,٨% استخدم الطريقتين معا.

ويرى ٥٢,٨%من المتفرغين الزراعيين ان حجم الحيازة الزراعية لديهم قليلة بينما يرى ٢٥,٦% منهم انها مناسبة في حين رأى ٢١,٧% ان حجم الحيازة غير كافية، وعند الاستفسار منهم عن المساحة المناسبة للحيازة الزراعية اقترح ٤٧% منهم ان تكون بمساحة (١٠٠) دونما، في حين يرى ٣٢% ان تكون المساحة (٥٠) دونما، وتباينت

مساحة الحيازة الزراعية المقترحة للمتفرغ الزراعي ل ٢١% منهم ما بين ٦٠ دونما الى ٥٠٠ دونما، وهذه المقترحات اعتمدت على التخمين والتقدير دون ان تستند على رأي علمي او بنيت على اثبات من تجربة تطبيقية معتمدة على الجدوى الاقتصادية للمنطقة التي فيها الاراضي الزراعية .

وتشير نتائج احد البحوث الى ضرورة التوسع في المساحة المستغلة عن طريق دمج المساحات المجاورة وذلك بهدف تخفيض حجم التكاليف الثابتة بتوزيع التكاليف على مساحة استغلال أكبر[١٦] . ويقصد من ذلك توزيع التكاليف على اكبر مساحة مستغلة .و توصل باحث اخر الى ان المزارع الكبيرة (٣٠) دونما فأكثرهي الاكثر قربا من الكفاءة الاقتصادية في استخدام الموارد مقارنة مع المزارع المتوسطة المساحة (١٢ –٣٠) دونما، والمزارع صغيرة المساحة(٤ – ١٢) دونما [١٧].

٩) اعتبر ٤٠,٣% من المتفرغين الزراعيين انفسهم من انهم قاموا بأعمال ومبادرات مبدعة تستوجب من الدوائر الزراعية شموله بالفقرة (١) من ثالثا من القرار ٧٣٢ لسنة ١٩٨٠ [١٨] وتباينت تصورات المتفرغين الزراعيين للمبادرات المبدعة فمنهم من ذهب الى انها تعني انتاج اصناف جديدة من الخضر والمحاصيل، ومنهم من ذهب الى انها تعني الاستغلال الامثل للمساحة المتعاقد عليها، دون تحديد واضح لمعنى الاستغلال الامثل، وتطبيق الدورات الزراعية والعمل على زيادة الانتاج بأستخدام الوسائل العلمية او استخدام اجهزة الري بالرش او بالتنقيط، بل ذهب البعض منهم الى ان السكن في الحقل وتسوية الارض وتعديلها هي من المبادرات التي ترتقي الى مستوى تستحق ان توصف انها " مبدعة " وهذا التباين في فهم وتحديد " المبادرات المبدعة " راجع الى عدم وجود تحديد قانوني، او معيار علمي واضح يحدد بشكل دقيق مفهوم المبادرة المبدعة ويصف ملامحها ومتى يمكن ان ترتقي في اعتبارها الى كونها " مبادرة " وتوصف كونها " مبدعة " لاغراض تنفيذ هذا القانون، حيث خلا القرارين ٧٣٢ و ٣٥٠ والتعليمات التي صدرت على اثرهما من اي اشارة الى ذلك، مما فسح المجال واسعا للاجتهاد وتباين الاراء حول تلك

المبادرات وطريقة وصفها بأنها مبدعة وانعكس ذلك على تباينات في صيغ التنفيذ وآليات التطبيق .

١٠) اتسم الانتاج الزراعي ل ٨٩ % من المتفرغون الزراعيين بالموسمية وان ٤,٣% منهم يعتمدون على الانتاج الزراعي الدائمي و٦,٧% يعتمدون على الانتاج الزراعي الدائمي والموسمي بشكل مؤقت، ويؤشر الاعتماد على نمط انتاجي زراعي موسمي يعرض الانتاج الزراعي لمزيد من المخاطر السعرية المتعلقة بالسوق ومخاطر تغيرات البيئة والمناخ مما يجعل الانتاج الزراعي غير مستقر ومتذبذب وينعكس على المردود الاقتصادي للمتفرغ الزراعي[١٩]. وهذا يولد صعوبات مالية ذاتية للمشروع لعدم انتظام التدفقات النقدية المالية الذي يزيد من درجة مخاطر الائتمان الممنوح له [٢٠] .

١١) مشاريع الثروة الحيوانية : تبين من نتائج استمارة الاستبيان ان ٢٣,٥% من المتفرغين الزراعيين اما لديه مشروع منتج او قيد الانشاء ونسبة ٧٦,٥ % من المتفرغين الزراعيين ليس لديهم اي مشروع من مشاريع الثروة الحيوانية وافتقدوا الى تنويع الانتاج وتنويع مصادر الربح والعائد .

جدول (٦) اعداد مشاريع الثروة الحيوانية

ت	نوع المشروع	العدد	النسبة %
١	دجاج لحم	٥٨	٦٩
٢	دجاج بياض	٧	٨,٣
٣	ديك رومي	٧	٢,٤
٤	تربية عجول	١٠	١١,٩
٥	تربية أغنام	٧	٨,٣

وقد توزعت المشاريع المنتجة وتلك قيد الانشاء على أنشطة الثروة الحيوانية حيث بلغت نسبة مشاريع دجاج اللحم ٦٩% من اجمالي مشاريع الثروة الحيوانية والجدول (٦) يوضح ذلك . وتبين ان ١٨% فقط من المتفرغين الزراعيين الذين لديهم مشاريع ثروة حيوانية لديهم معمل علف .

اتضح ان ٦,٣% من المتفرغين الزراعيون قد قاموا بتربية النحل تنويعا لمصادر الدخل المزرعي .

تبين أن أعلى عائد تحقق للمزراعين هو في مشاريع الانتاج الحيواني والحبوب وفي تربية النحل .

١٢) عند الاستفسار من المتفرغين الزراعيين عن كيفية تثبيت التكاليف للعوائد في سجلاتهم اتضح ان ٣٠,٦% منهم اعتمد على السجلات و ٦٧,٧ % اعتمدوا على الذاكرة اي لم يتم توثيق اي تكاليف او عوائد، و ١,٧ % منهم اعتمدوا على الاثنين معا" .

مما يعني ان ثلثي المتفرغين الزراعيين لا يعتمدون على السجلات في تثبيت تكاليف العمليات الزراعية وتنظيم المصروفات والعوائد المتحققة .

١٣) وحول طبيعة المشكلات التي تواجه المتفرغ الزراعي اتضح ان ٢٢,٩% منها تخص الادارة المزرعية و٢٠,٦% تخص علاقات الانتاج و ٢٥,٧% تخص مشاكل الحيازة الزراعية و ٦١,٤% تخص توفر عناصر الانتاج وان ١٨,٣% من مشاكل المتفرغين تعزى الى تأثير التشريعات القانونية التي تخص التفرغ الزراعي، مما يلاحظ ان ٧٥,٧ % من المشاكل سالفة الذكر هي مشكلات مشتركة بين عينة البحث .

ولغرض معالجة هذه المشكلات استعان ٧٧,٧% من المتفرغين الزراعيين بالدوائر ذات العلاقة بالانتاج الزراعي أملا في ايجاد حلاً لها ولم يذهب ١٨,٩% منهم الى اي جهة .

وعند الاستفسار عن طبيعة استجابة هذه الدوائر وطريقة معالجتها للمشاكل التي تعيق عمل المتفرغيين الزراعيين تبين ان قناعة ١٦,٦% بأن هذه المعالجات كانت كافية

و ٤٣,٧% كانت قناعة المتفرغ الزراعي فيها بأنها غير كافية، و٢٥,٧% عبر عن انطباعه لعدم اكتراث هذه الدوائر لهذه المشاكل . وهذا يعني ان ما يقرب من ٧٠% من المتفرغين الزراعيين غير مقتنعين بمستوى استجابة الدوائر الرسمية المعنية لحل مشاكلهم.

ورغم طبيعة هذه المشكلات وتباين مستوياتها في التأثير السلبي على العمليات الانتاجية للمتفرغين الزراعيين الا ان ٩٢,٦% منهم ابدى رغبته بالاستمرار في العمل الزراعي ولم تتوفر الرغبة لدى ٤,٣% منهم في الاستمرار في ذلك .

الاستنتاجات :

١) ان اغلب المتفرغين اندفعوا الى هذه التجربة، في حينه، وهم في أعمار الشباب، حديثي التخرج وبلغت نسبة خريجي الكليات ٣٩% منهم .

٢) تأثرت تجربة التفرغ الزراعي بالظروف التي احاطت بالحرب العراقية الايرانية بأتجاه ابتعاد المتفرغ عن أرضه وعدم ادارته لها، وتقلص الائتمان الحكومي وعدم توفر المستلزمات الزراعية وتعثر حل المشكلات مع المجاورين .

٣) ان ما يقرب من ٥٥% من المتفرغين جاءوا الى هذا النشاط ممن تخرجوا خلال مدة الحصار (٩٠ – ٩٤) ولم يجدوا وظائف حكومية في ظل ظروف الانحسار الكبير للانشطة الاقتصادية للقطر بسبب قيود الحصار الاقتصادي وبحثا لمنفذ من منافذ توفير الدخل .

٤) تبين نسبة الاناث أنها لم تتجاوز ١٤% من اجمالي عدد المتفرغين الزراعيين، وذلك لصعوبة العمل الزراعي وحاجته الى القابلية البدنية وجاءت هذه النسبة رغبة من المتفرغات في توفير مصدر دخل ثابت .

٥) اتضح ان مساهمة المصرف الزراعي، كمصدر اساسي للتمويل، في توفير القروض لم تكن كافية ل ٦٧% من المتفرغين وانها اثرت بشكل كبير على ٤٠ % منهم وان شروطها كانت من وجهة نظر ٤٩% منهم متشددة .

٦) اظهرت نتائج الاستبيان ان ٧٤% من المتفرغين الزراعيين ليس لديهم الالات والمكائن الزراعية اللازمة للعمليات الزراعية، وهذا يؤدي الى رفع تكاليف العمليات الزراعية وتقليص الدخل المزرعي وعدم انتظامة لاعتمادهم على التأجير من فلاحين مجاورين .

٧) تبين ان ٥٣% من المتفرغين الزراعيين يرون ان مساحة الاراضي الممنوحة لهم قليلة .

٨) حصول تباين كبير لدى المتفرغين الزراعيين في فهم طبيعة مفهوم " المبادرات المبدعة "وهذا راجع الى عدم وجود تحديد قانوني لهذا المفهوم او يصف ملامحها ومتى تعتبر المبادرة مبدعة لاغراض تنفيذ القرارين ٧٣٢ و ٣٥٠ .

٩) اتضح ان ٨٩% من المتفرغين الزراعيين يعتمدون الانتاج الزراعي الموسمي، والمعلوم ان الاعتماد على نمط انتاجي زراعي موسمي يعرض الانتاج الزراعي لمخاطر متعددة، مما يجعل الانتاج الزراعي غير مستقر ومتذبذب وينعكس ذلك على المردود الاقتصادي ويولد صعوبات ذاتية مالية لعدم انتظام التدفقات النقدية الداخلة .

١٠) تبين ان ٧٦% من المتفرغين الزراعيين ليس لديهم أي مشروع من مشاريع الثروة الحيوانية، و٩٣,٣% منهم ليس لديهم مشروع لتربية النحل، اي ان الانتاج الزراعي لثلثي المتفرغين الزراعيين خلا من التنويع في الانتاج .

١١) لم يعتمد ٦٨% من المتفرغين الزراعيين في اسلوب ادارتهم للاعمال المزرعية في تثبيت التكاليف والايرادات على السجلات، مما يعني ان غالبية المتفرغين الزراعيين لم يعتمدوا الاساليب العلمية في تنظيم اعمالهم وتثبيت تكاليف العمليات الزراعية .

١٢) عانى ٧٥% من المتفرغين الزراعيين من مشكلات متعددة .

١٣) رغم ذلك ابدى ٩٣% منهم رغبته في الاستمرار بالعمل الزراعي .

يتضح ان تجربة التفرغ الزراعي، كانت تجربة فريدة في تخصيص الاراضي واستثناءً تشريعياً وتنظيميا، تهدف الى تشجيع نمط انتاجي للمشروعات الصغيرة، رافقها دعم حكومي ما لبث ان تأثر بطبيعة الظروف الاستثنائية التي مر بها القطر في الربع الاخير من القرن الماضي، وعانى المتفرغون المستفيدون من هذه التجربة صعوبات في الائتمان ومشاكل في الانتاج ومصاعب ضمن محيط العمل، وفي اسلوب الادارة المزرعية، اي انها كانت تجربة متعثرة من عدة جوانب، من ناحية الدعم الحكومي والتنفيذ والتطبيق العملي على الارض ولم ترتق الى المستوى الذي كانت تصبو الى تحقيقه التشريعات التي صدرت من اجلها . ويمكن وصفها بأنها تجربة كانت واسعة

الاهداف بأمكانات تنفيذية محدودة وبنتائج تطبيقية سلبية وهي نتاج للظروف التي كانت سائدة في حينه .

التوصيات :

تمثل المزارع النموذجية في الريف ضرورة علمية وتطبيقية وارشادية لرفع مستوى كفاءة استخدام الموارد وتحسين الانتاج مما يتطلب اجراء تقييم موضوعي شامل لدراسة الظروف التي رافقت هذه التجربة التي ادت الى تعثرها وانحسار نتائجها الايجابية وعدم بلوغها اهدافها من النواحي التشريعية والتمويلية والادارية والتطبيقية، والسعي لتهيأة كل الوسائل لوضع الاساس لبناء نموذج مزارع في الريف تعمل على ان تكون منارات ارشادية وعلمية وتطبيقية تعمل على النهوض بالمزارع والريف العراقي باتجاه الادارة العملية للموارد الاقتصادية والاستغلال الامثل لها وتحسين الانتاج وزيادته .

□

المصادر والمراجع

١) الوقائع العراقية العدد (٢٧٧٩) في ١٦/ ٦/ ١٩٨٠ .

٢) الوقائع العراقية العدد (٢٧٩٧) في ١٣/ ١٠/ ١٩٨٠ .

٣) الوقائع العراقية العدد (٢٨٣٢) في١/ ٦/ ١٩٨١ .

٤) الوقائع العراقية العدد (٣٠٣٩) في ١/٤/ ١٩٨٥

٥) النعيمي، سالم يونس، ناظر مصطفى محمد بلال، اثر حجم المزرعة على الكفاءة الاقتصادية للموارد المستخدمة في مزارع القطن في محافظة نينوى للموسم الزراعي ٢٠٠٠ – ٢٠٠١، المجلة الزراعية للعلوم الزراعية، جامعة الموصل، المجلد (٤) العدد (٤) ٢٠٠٣

٦) النعيمي، سالم يونس، بسام يحي الصائغ، تقدير دوال التكاليف ومشتقاتها لمحصول الحنطة والشعير في المنطقة الجافة شبه المضمونة الامطار من محافظة نينوى للموسم ٢٠٠٠ – ٢٠٠١، المجلة الزراعية للعلوم الزراعية، جامعة الموصل، المجلد (٤) العدد (٤) ٢٠٠٣ .

٧) القيسي، عماد محمد عبد الرحمن القيسي، تقدير الاثار الاقتصادية المترتبة على السياسة السعرية لمحصول الذرة الصفراء في العراق للمدة (١٩٧٠ – ١٩٩٦) رسالة ماجستير مقدمة الى كلية الزراعة – جامعة بغداد ،ص ٣٠ – ٣١ .

٨) الهيئة العامة للاراضي الزراعية، قسم التخطيط والمتابعة، بيانات غير منشورة

٩) محمد عبد الحليم عمر، أساليب تمويل المشروعات الصغيرة، مركز صالح كامل .WWW.arab-expoo.org

١٠) ماهر حسن محروق، أيهاب مقابلة (٢٠٠٦)، المشروعات الصغيرة والمتوسطة أهميتها ومعوقاتها، www.aabfs.org

١١) ميساء حبيب سلمان، (٢٠٠٩)، الاثر التنموي للمشروعات الصغيرة الممولة في ظل استراتيجية التنمية في الجمهورية العربية السورية، رسالة ماجستير مقدمة الى كلية الادارة والاقتصاد، الاكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك، ص ٤٤ .

١٢) مديريات الزراعة في المحافظات قسم الاراضي، السجلات، بيانات غير منشورة .
١٣) سيد كاسب، جمال كمال الدين، (٢٠٠٧) المشروعات الصغيرة الفرص والتحديات، مركز تطوير الدراسات العليا والبحوث، جامعة القاهرة، ص ١٥، www.capscu.com.
١٤) عبد الرحمن يسري احمد، الصناعات الصغيرة في البلدان النامية تنميتها ومشاكل تمويلها في اطر نظم وضعية واسلامية، البنك الاسلامي للتنمية، البنك الاسلامي للتنمية، سلسلة بحوث العلماء الزائرين رقم (١)، ط١ ،٢٠٠٠ م، ص٢٥ .
١٥) شقيري نوري موسى، اسامة عزمي سلامة، دراسة الجدوى الاقتصادية وتقييم المشروعات الاستثمارية ،٢٠٠٩، دار المسيرة، ط١، ص١٢٥ .
خليل محمد عطية، دراسات الجدوى الاقتصادية، ٢٠٠٨، ط١، مركز تطوير الدراسات العليا كلية الهندسة، جامعة القاهرة، ص ٥٦، من الموقع www.capscu.eng.cu.edu.eg

استمارة استبيان

١. الاسم الكامل : ٢ . المواليد : ٣. سنة التخرج :

٤. التحصيل الدراسي : إعدادية زراعة ◯ معهد ◯ كلية ◯ ماجستير ◯ دكتوراه ◯ طب بيطري ◯

٥.الحالة الاجتماعية :

٦. تاريخ التفرغ وفق القانون

٧. مساحة الأرض : ( ) دونما

٨. موقع الأرض : مركز المحافظة ◯ مركز القضاء ◯ مركز الناحية ◯

٩. طبيعة الأرض : مستصلحة ◯ شبه مستصلحة ◯ غير مستصلحة ◯ صحراوية ◯ آخرى تذكر .

١٠ . طريقة الري : سيحي ◯ بالواسطة ◯ ديمية ◯ ليس لها حصة مائية ◯ ري بالرش ◯ آبار ◯ آخرى تذكر .

١١.الوسط الذي ينحدر منه المتفرغ: ريف ◯ مدينة ◯

١٢. مصادر التمويل المصرف الزراعي ◯ توفير شخصي ◯ الاثنين معا ◯

١٣. هل القروض كافية ؟ كافية ◯ غيركافية ◯ تأثيرها متوسط ◯

١٤ . سبب عدم كفاية القروض ؟

١٥.هل تتوفر الالات والمكائن الزراعية للمتفرغ الزراعي ؟ تتوفر ◯ لا تتوفر ◯

١٦. الاستفادة من خبرات المزارعين المحيطين به : استفاد ◯ لم يستفد ◯

١٧ . نوعية الاثار التي تركها المتفرغ في بيئته ؟ محمودة التأثير ◯ اثاره قليله ◯ الاثاركثيرة ◯ لم يترك اية اثار . ◯

١٨ . هل استخدم الدورة الزراعية ( ) لم يطبقها ( ) لم يختلف نمط الزراعة عن محيطه . ( ) الاثنين معا ( )

١٩ . طريقة ادارة الارض : تدار من قبله شخصيا ( ) تدار من قبل آخرين ( ) الطريقتين معا . ( )

٢٠.هل حجم الحيازة الزراعية للمتفرغ مناسبة : مناسبة ( ) قليلة ( ) غير كافية ( )

٢١.ماهو حجم الحيازة المقترحة ؟ ( ) دونم .

٢٢. هل قام المتفرغ الزراعي بمبادرات مبدعة ؟ وما هي طبيعتها ؟

٢٣. هل لديك مشروع للثروة الحيوانية ؟ منتج ( ) غير منتج ( ) قيد الإنشاء ( )

٢٤. ماهي انشطة مشاريع الثروة الحيوانية :

دجاج لحم ( ) دجاج بياض ( ) ديك رومي ( ) تربية عجول ( ) تربية اغنام ( )

٢٥.هل يقوم المتفرغ الزراعي بتربية النحل ؟

٢٦. عدد الطوابق في تربية النحل : طابق واحد ( ) طابقين ( ) ثلاثة طوابق ( )

٢٧ . ما هو النشاط الذي مارسه المتفرغ الزراعي وحقق أعلى إيراد ؟

٢٨. ما هي طريق تثبيت التكاليف ؟ الاعتماد على السجلات ( ) على الذاكرة ( ) الاثنين معا . ( )

٢٩.ما هي طبيعة المشكلات التي واجهت المتفرغ الزراعي ؟ الإدارة المز رعية ( ) علاقات الإنتاج ( ) مشاكل الحيازة الزراعية ( ) توفر عناصر الإنتاج ( ) تأثير التشريعات القانونية . ( )

٣٠ . هل استعان المتفرغ الزراعي بالدوائر الزراعية لحل المشاكل ؟ نعم ( ) كلا ( )

٣١. ما هي قناعك في الإجراءات التي اتخذتها الدوائر وطريقة معالجتها ؟

كافية ( ) غير كافية ( ) غير مكترث ( )

٣٢. هل ترغب بالاستمرار بالتفرغ الزراعي ؟

نعم ( ) كلا ( )

هوامش البحث

[١] تبلغ وحدة التوزيع، وهي المساحة التي توزع او تؤجر الى المزراعين أو الفلاحين وهي بحدود (٢٠ –٤٠) دونما عراقيا (٢٥٠٠ م ٢) لأغراض تنفيذ هذا القانون، وقد تتباين وحدة التوزيع حسب طبيعة الارواء والظروف المحيطة بها .

- لغاية ٣١/٣/ ٢٠٠٣.

[٢] الوقائع العراقية العدد (٢٧٧٩) في ١٦/ ٦/ ١٩٨٠ .

[٣] الوقائع العراقية العدد (٢٧٩٧) في ١٣/ ١٠/ ١٩٨٠ .

[٤] الوقائع العراقية العدد (٢٨٣٢) في١/ ٦/ ١٩٨١ .

[٥] الهيئة العامة للاراضي الزراعية، قسم التخطيط والمتابعة، بيانات غير منشورة، ومديريات الزراعة في المحافظات قسم الاراضي، السجلات .

[٦] الوقائع العراقية العدد ٣٠٣٩ في ٤ /١ /١٩٨٥

[٧] الوقائع العراقية العدد ٣٠٨٥ في ١٧ /١٩٨٦/٢

[٨] ماهر حسن محروق، أيهاب مقابلة (٢٠٠٦)، المشروعات الصغيرة والمتوسطة أهميتها ومعوقاتها، www.aabfs.org

[٩] شقيري نوري موسى، اسامة عزمي سلامة، دراسة الجدوى الاقتصادية وتقييم المشروعات الاستثمارية، ٢٠٠٩، دار المسيرة، ط١، ص١٢٥ .

[١٠] شقيري نوري موسى، اسامة عزمي سلامة، دراسة الجدوى الاقتصادية وتقييم المشروعاتالاستثمارية ،٢٠٠٩، دار المسيرة، ط١، ص١٢٥ .

[١١] سالم يونس النعيمي، بسام يحي الصائغ، تقدير دوال التكاليف ومشتقاتها لمحصول الحنطة والشعير في المنطقة الجافة شبه المضمونة الامطار من محافظة نينوى للموسم ٢٠٠٠ – ٢٠٠١، المجلة الزراعية للعلوم الزراعية، جامعة الموصل، المجلد (٤) العدد (٤) ٢٠٠٣ .

[١٢] محمد عبد الحليم عمر، أساليب تمويل المشروعات الصغيرة، مركز صالح كامل WWW.arab-expoo.org

[١٣] سيد كاسب، جمال كمال الدين، (٢٠٠٧) المشروعات الصغيرة الفرص والتحديات، مركز تطوير الدراسات العليا والبحوث، جامعة القاهرة، ص ١٥، www.capscu.com

[١٤] خليل محمد عطية، دراسات الجدوى الاقتصادية، ٢٠٠٨، ط١، مركز تطوير الدراسات العليا كلية الهندسة، جامعة القاهرة، ص ٥٦، من الموقع www.capscu.eng.cu.edu.eg

(١٥) عبد الرحمن يسري احمد، الصناعات الصغيرة في البلدان النامية تنميتها ومشاكل تمويلها في اطر نظم وضعية واسلامية، البنك الاسلامي للتنمية، البنك الاسلامي للتنمية، سلسلة بحوث العلماء الزائرين رقم (١)، ط١ ،٢٠٠٠ م، ص٢٥ .

(١٦) سالم يونس النعيمي، بسام يحي الصائغ، تقدير دوال التكاليف ومشتقاتها لمحصول الحنطة والشعير في المنطقة شبه مضمونة الامطار من محافظة نينوى للموسم ٢٠٠٠ -٢٠٠١، المجلة الزراعية للعلوم الزراعية جامعة الموصل، المجلد (٤) العدد (٤) ٢٠٠٣ .

(١٧) سالم يونس النعيمي، ناظر مصطفى محمد بلال، اثلر حجم المزرعة على الكفاءة الاقتصادية للموارد المستخدمة في مزارع القطن في محافظة نينوى للموسم الزراعي ٢٠٠٠ – ٢٠٠١، المجلة الزراعية للعلوم الزراعية ،جامعة الموصل، المجلد (٤) العدد (٤) ٢٠٠٣

(١٨) تنص على " يعتبر الموظف المستفيد من احكام هذا القرار مجازا بدون راتب اعتبارا من تاريخ تسلمه الاراضي المخصصة له، طالما بقي مستمرا في الايفاء بالتزماته وللوزير اعتبار مدة اجازة الموظف المبدع في عمله بالمشروع او بعظها خدمة فعلية لاغراض العلاوة والترفيع " واجاب ٥٨% منهم بعدم قيامهم بذلك .

(١٩) عماد محمد عبد الرحمن القيسي، تقدير الاثار الاقتصادية المترتبة على السياسة السعرية لمحصول الذرة الصفراء في العراق للمدة (١٩٧٠ – ١٩٩٦) رسالة ماجستير مقدمة الى كلية الزراعة – جامعة بغداد ،ص ٣٠ – ٣١ .

(٢٠) ميساء حبيب سلمان، (٢٠٠٩)، الاثر التنموي للمشروعات الصغيرة الممولة في ظل استراتيجية التنمية في الجمهورية العربية السورية، رسالة ماجستير مقدمة الى كلية الادارة والاقتصاد، الاكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك، ص ٤٤ .